



يبقى الرهان الاساسي على الشارع والدعوة إلى «جمعة غضب» جديدة اليوم (أ ف ب)

## على الخلاف

مشهد جديد من عدم الانصياع للوامر الأميركية ظهر أمس في الأمم المتحدة. ورغم أن القرار الخاص بفلسطين المصوت عليه في الجلسة الطارئة العاشرة من نوعها في تاريخ «الجمعية العامة» غير الزامى، لكنه عبر بطريقة أو بأخرى عن الصرخة المكتومة لعدد كبير من الدول تجاه السياسات الأميركية التي بدأت تأخذ في عهد دونالد ترامب شكلاً أكثر إذلالاً. ربما يمثل قرار أمس شحنة إضافية للفلسطينيين، لكن الرهان الأكبر في إحباط القرار ومفاعيله لا يزال على الجمهور وانتفاضة التي تخوض اليوم جمعة غضبها الثالثة

## واشنطن «وحيدة»:

# فلسطين ليست للبيم

مع أن القرار الأممي «الرمزي» الذي عبر من أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان يخص القدس المحتلة والإعلان الأميركي بالاعتراف بها «عاصمة لإسرائيل»، فإنه تحول إلى تحدٍّ وقضية كرامة لعدد من الدول، التي عايرتها المندوبة الأميركية بالمساعدات التي تقدمها بلادها لها. «القوة العظمى» بدت أمس محاطة بحلفاء مثل جزيرة ناورو وجزر مارشال وميكرونيزيا. ظهرت كوحش متعطر، حتى الحلفاء «الطبيعيون» لم يتقبلوا صيغة خطاب مندوبها أو رئيسها في الفترة الأخيرة. مشهدة الأمم المتحدة تعبر عن مال «أميركا - ترامب» الحالي، وعن ابتعاد أكبر عنها في القضايا الحساسة.

لكن كل ذلك لا يلغي صفقات تحت الطاولة أو ما فوقها مع دول تخجل من التصويت العلني ضد فلسطين وتنامر عليها في الغرف المغلقة. وقد يكون أوضحها رسالة الملك السعودي لرئيس «السلطة» محمود عباس في الرياض أول من أمس. وفي جلسة «الأمم»، مواقف عدة تلاها مندوبو دول متعددة أظهرت أن محاولة الابتزاز الأميركي زادت عزيمة على رفض القرار، كما بينت رغم تفاوت الخلفيات والعلاقات بين بلد وآخر أن ثمة إجماعاً على مظلومية الشعب الفلسطيني. وكان

للفقراء، ونبقي على إحساسنا بالمسؤولية وهذه هي الطريقة الأميركية... عندما نكون أسخياء مع الأمم المتحدة، لدينا توقعاتنا المشروعة بأن هذا المجهود يحترم.

## رغم زيادة عدد الدول الممتنعة عن التصويت، حصل القرار غالبية الثلثين

وعندما نتعرض لهذه الهجمات، فهذا يعني أن الدولة التي تهاجمنا لا تحترمنا.

مع ذلك، ورغم ما قالته هيلي قبل يوم عن «تسجيل أسماء الدول المعترضة» مكررة تهديد الرئيس دونالد ترامب

قبل الاجتماع بليلة، تحدت أكثر من مئة دولة ترامب، أمس، وصوتت لمصلحة القرار الذي يدعو الولايات المتحدة إلى سحب قرارها الاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل». وبينما صوتت تسع دول ضد القرار، وامتنعت 35 عن التصويت، جاءت النتيجة بـ 128 صوتاً إيجابياً لقرار هو في العرف الأممي «غير ملزم». وبنص مشروع القرار، الذي قدمته دول عربية وإسلامية وناب عنها تركيا واليمن، على أن «أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة امتثالاً لقرارات مجلس الأمن». ويدعو القرار جميع الدول إلى «الامتناع عن

إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات». والسول التي صوتت ضد القرار هي: غواتيمالا وهندوراس وتوغو وميكرونيزيا وناورو وبالاو وجزر مارشال بجانب إسرائيل والولايات المتحدة. ومن أبرز الدول الممتنعة: الأرجنتين وأستراليا وكندا وكرواتيا وتشيكيا والبوسنة والمجر ولافتيا والمكسيك والفلبين ورومانيا ورواندا. أما أوكرانيا التي أبدت مشروع القرار في مجلس الأمن، فكانت بين 21 بلداً لم تحضر جلسة التصويت، إذ سُجل انسحاب مالي وأفغانستان بعد تهديدات أميركية لهما. وفي تعليق مباشر على القرار، قال

## طلبات سعودية نيابة عن إسرائيل: خفض الاحتجاجات والقبول



وكالت السعودية نفسها عن إسرائيل بإبلاغ عباس «الخطوط الحمر» للاخيرة (أ ف ب)

الوفد الذي رافق عباس كان أمنياً أكثر منه سياسياً، وخاصة بوجود رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج ورئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ، اللذين دخلا إلى القاعة بعد الاجتماع المغلق بين رئيس السلطة والملك السعودي. وعن قضية القمة العربية، تذكر تلك

## عائب السعوديون عباس على تسريبات للصحافة الأميركية

المصادر أن السعودية هي بالتحديد وراء رفض فكرة عقد قمة طارئة للجامعة، وقد طلبت من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إبلاغ عباس بذلك، خلال لقاء الاثنين قبل أسبوع. أكثر من ذلك، طلبت المملكة من رام الله أن تقصر الأخيرة حضورها في القمة الإسلامية الطارئة، التي دعت إليها واستضافتها تركيا، على صعيد وزير الخارجية أو الأوقاف، لكن عباس رفض ذلك وأصر على الحضور والملك الأردني عبد الله

في «فتح» وأخرى في السلطة، أن عباس أبلغ خلال الزيارة الأخيرة بجملة طلبات، على رأسها «وقف الاحتجاجات قبل أن تتمدد في المناطق التابعة لشرقي القدس»، ولا سيما بعدما دعت حركة «فتح» بنفسها إلى التظاهر (الأربعاء الماضي).

تقول المصادر إن «أبو مازن» سلم قائمة بأسماء مسؤولين في مكتبه سربوا للصحافة الأميركية (تحديداً صحيفة «نيويورك تايمز») معلومات عن الاجتماع السابق بين عباس والملك سلمان وولي العهد ابنه محمد، طالبين محاسبتهم، كما طلبوا «ضبط الطاقم المحيط بالرئيس الفلسطيني، ولا سيما بعد حديثهم عن أن دولاً عربية كانت وراء رفض عقد قمة عربية طارئة». وتضيف المصادر أن غضباً سعودياً كبيراً سببه شعور الرياض بأن الأمور على وشك أن تخرج عن السيطرة في الضفة والقدس، كما أن «التصعيد المبالغ فيه» ضد الولايات المتحدة والرئيس دونالد ترامب «يخدم مصالح إيران وجهات التطرف في المنطقة». ولو حظ أن

رغم البيانات السعودية التي أظهرت «انزعاجاً» من القرار الأميركي الأخير بشأن القدس المحتلة، لم يتغير سلوك «مملكة الخير». الاستدعاء هو الوسيلة المتبعة لدى الرياض حتى لو جاء على شكل زيارة رسمية واستقبال ملكي ومادبة غداء على شرف الضيف

رغم أن الزيارة الأولى لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، للسعودية، أخذت عدداً من الأيام لتكشف خباياها، فإن الزيارة التي انتهت أمس لم تعد في التقدير الإسرائيلي - على الأقل - بعيدة عن جو التطبيع المعهود والهادف إلى مساعدة إسرائيل والتوود إليها. إذ علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية

الأمم المتحدة أو تأجيله، لكن ذلك لم يحدث. تكمل المصادر أن مستوى الاستقبال «كان باهتاً... بحضور نائب أمير الرياض ووزير الخارجية في المطار».

الثاني، فيما رفضت السعودية ومصر والإمارات التمثيل العالي واكتفت بإرسال وزراء. وحتى بشأن الحراك في الأمم المتحدة، طلبت السعودية سحب طلب التقدم إلى